

בְּתֵסֵלֵם

מרכז המידע הישראלי לזכויות האדם בשטחים (ע.ר.).

بتسيلم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة

B'Tselem – The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories

بتسيلم تتابع: عنف شديد وتعذيب أثناء التحقيق مع عشرات القاصرين في محطة شرطة
"غوش عتصيون"

آب 2013

مسح

منذ تشرين الثاني 2009، حصلت منظمة بتسليم على عشرات الإفادات التي أدلى بها فلسطينيون من سكان قضاء بيت لحم وقضاء الخليل، غالبيتهم من القاصرين، والذين تحدثوا عن تعرضهم للعنف الشديد أثناء التحقيق معهم، لدرجة تحوُّله إلى تعذيب في بعض الحالات، وإلى التهديد، وذلك في محطة شرطة "غوش عتصيون" الواقعة في منطقة الخليل والتابعة للواء "شاي" (الضفة الغربية). ويتضح من الإفادات أنَّه طُلب من المحقِّق معهم أثناء التحقيقات الاعتراف بارتكاب مخالفات، غالبيتها تتمثل في إلقاء الحجارة. وفي الغالبية الساحقة من هذه الحالات، أوقف المحققون ممارسة العنف ضدَّ المحقق معهم لحظة اعترافهم بالتهمة.

يحقُّ لكلِّ إنسان أن يكون منعتاً من التنكيل والتعذيب –الجسديين أو الذهنيين- وهذا الحق واحد من حقوق الإنسان المعدودة الذي يُعتبر حقاً مطلقاً، لا يجب "موازنته" في مقابل حقوق أو قيم أخرى، ولا يمكن تأجيله أو تقييده أبداً، حتى في الظروف الصعبة التي تسود الحرب أو مكافحة الإرهاب. ويتمتع هذا الحق اليوم بمكانة هي الأعلى والأكثر إلزاماً في القانون الدولي. وبالطبع، فإنَّ أيَّ اعتراف يُدلى به من خلال انتهاك هذا الحق لا يمكن أن يكون أساساً لتدنيب شخص ما.

التحقيقات

في تشرين الثاني 2009، بدأت بتسليم بتلقي تقارير ومعلومات تتعلق بالعنف الذي يمارسه المحققون مع قاصرين جرى التحقيق معهم في محطة شرطة "غوش عتصيون". وحتى تموز 2013، جمع الباحثون في بتسليم 64 إفادة من سكان ثماني بدلات تقع جنوب الضفة الغربية، تحدثوا عن عنف مارسه ضدَّهم محققون في محطة عتصيون. وقد كان 56 شخصاً منهم قاصرين أثناء التحقيق معهم.

ووصف المحقق معهم في إفاداتهم العنف الجسديَّ الشديد الذي خضعوا له أثناء التحقيق أو الاستجواب، والذي وصل في بعض الحالات حدَّ التعذيب. وشمل العنف المذكور الصفع واللكم والركل والضرب بأغراض مختلفة مثل المسدس أو العصا. وقال البعض ممَّن أدلوا بإفاداتهم إنهم تعرضوا للتهديد أيضاً: ففي 12 حالة من الحالات ادَّعى المحقق معهم أنَّ المحقق هددهم أو هدّد نساء العائلة بالاعتداء الجنسيِّ مثل الاغتصاب، وإلحاق الأذى بالأعضاء التناسلية. وفي ست حالات قال المحقق معهم إنَّ المحققين هدّوهم بالإعدام، وفي ثماني حالات قال المحقق معهم إنَّ المحققين هدّوهم بالمسِّ بأفراد عائلاتهم، فيما هدّوهم في خمس حالات أخرى بكهرَبية المحقق معهم، بحيث يؤدي ذلك إلى إلحاق الأذى بخصوصيتهم، من بين سائر الأضرار.

أضف إلى ذلك، أنَّ المحقق معهم ادَّعوا في 12 حالة من الحالات بأنَّ اعترافهم الأول أدليَّ أمام شخص يرتدي الملابس المدنية، وبأنَّ التحقيق معهم في هذه المرحلة لم يُسجَل، على حدِّ علمهم. و فقط بعد اعترافهم بإلقاء الحجارة، نُقلوا إلى غرفة أخرى، وهناك طلب منهم محقق يرتدي زيَّ الشرطة الإلقاء باعترافهم ثانية، حيث جرى تسجيلهم هذه المرة. بعدها أمرهم المحققون بالتوقيع على مستند بالعبرية، وهي لغة لا يتقنونها، من دون أن يدركوا ما يوقعون عليه.

عناية السلطات بالمسألة

نقلت بتسليم إلى وحدة التحقيق مع افراد الشرطة ("ماحش")، بين السنوات 2009 و2013، 31 شكوى باسم فلسطينيين قالوا إنهم خضعوا للتحقيق تحت العنف وخضعوا لتهديدات المحققون في محطة عتصيون. وفي سائر الحالات التي وثقتها بتسليم فضل المحقق معهم أو عائلاتهم عدم تقديم شكوى إلى وحدة التحقيق مع افراد الشرطة ("ماحش")، سواءً بسبب الخوف من أن يؤدي الأمر إلى المسّ بالأبناء الذين حُقق معهم أو بأفراد آخرين من العائلة، أم نتيجة لانعدام الثقة التام بالجهاز القضائي الإسرائيلي.

وقد تراجع 20 شخصاً من أصل 31 شخصاً حُقق معهم وتوجّهت بتسليم باسمهم إلى وحدة التحقيق مع افراد الشرطة ("ماحش")، عن نيّتهم تقديم شكوى لدى وحدة التحقيق مع افراد الشرطة ("ماحش") والإدلاء بإفاداتهم، نتيجة لنفس الأسباب التي ردت مشتكين آخرين. وقد قررت وحدة التحقيق مع افراد الشرطة ("ماحش") عدم التحقيق بتاتاً في شكاوى لا يحضر فيها المشتكي للإدلاء بإفادته، كما أنّ المعلومات التي وفرتها منظمة بتسليم بخصوص هذه الحالات لم تُفحص أبداً، برغم أنّ بإمكانها المساعدة على التحقيق في الظاهرة، وذلك وفق ما قيل لتسليم. ولم تفتح وحدة التحقيق مع افراد الشرطة ("ماحش") تحقيقاً إلا بشأن 11 حالة قدّم فيها المشتكون إفاداتهم. كما أغلقت ثلاثة ملفات من ملفات التحقيق، فيما لم يُستكمل التحقيق بعد في ثمانية ملفات فُتحت جميعها ابتداءً من حزيران 2012.

في إطار توجّهتها إلى وحدة التحقيق مع افراد الشرطة ("ماحش")، طالبت بتسليم بأن يجري الاعتناء بمسألة العنف في التحقيقات في محطة عتصيون بشكل مبنوي، وبألا تكتفي وحدة التحقيق مع افراد الشرطة ("ماحش") بتحقيق عينيّ يخصّ الشكاوى نفسها. في المقابل، طرح ممثلو بتسليم هذا المطلب، أيضاً، أمام جهات في الشرطة ووزارة القضاء. وجاء في ردّ وحدة التحقيق مع افراد الشرطة ("ماحش") على بتسليم، أنه يجري بالفعل فحص مبنويّ للمسألة.

وبرغم التوجّهات الكثيرة إلى الشرطة لم تنجح بتسليم في الحصول على ردّ رسميّ على السؤال حول ما إذا أُتخذت تدابير ما لعلاج الظاهرة، وفي حال أنها أُتخذت فما هي هذه التدابير. وقد اصطدمت جميع توجّهاتنا إلى الشرطة بالنفي. فمثلاً، في اللقاء الذي جرى يوم 2013/1/7 بين ممثلي بتسليم وبين قائد منطقة الخليل في الشرطة، أنكر ممثلو الشرطة وجود هذه الظاهرة. ولم ينطرق ممثلو الشرطة إلى الشكاوى نفسها بادّعاء أنها موجودة رهن التحقيق لدى وحدة التحقيق مع افراد الشرطة ("ماحش") ولذلك فهم لا يملكون أيّ قدرة على فحص تفاصيل هذه الحالات، خوفاً من التشويش على مجريات التحقيق. كما علمت بتسليم خلال هذا اللقاء أنّ ضابط التحقيقات في محطة عتصيون قد تغيّر، لكنهم شدّدوا على أنّ الأمر جرى من دون أيّ علاقة بشكاوى بتسليم.

كما أنّ كثرة الإفادات المتعلقة بممارسة العنف أثناء التحقيقات في محطة عتصيون، والفترة الزمنية المتواصلة التي أدليت فيها هذه الإفادات، تثير الشكّ الكبير في أنّ الحديث لا يدور عن محقق واحد فقط قرّر تبني أساليب تحقيق غير قانونية، بل عن جهاز يدعمه ويؤمن من وجود وبقاء مثل هذه الممارسات. وبرغم ذلك، وعلى حدّ علم بتسليم، لم يُبدل حتى اليوم أيّ جهد

حقيقيّ لمنع مواصلة التنكيل ولم يُجرَ فحص للجهاز برُمَّته. وكل ما جرى حتى الآن تمثّل بالتحقيق في شكاوى قليلة، وهذا التحقيق مستمرّ منذ أكثر من سنة. ويسمح جهاز تطبيق القانون بوجود مثل هذا الواقع، برغم أنّ جميع الجهات ذات الصلة تعي أنّ الادعاءات تتعلق بممارسة العنف ضدّ قاصرين أثناء التحقيقات، وبأنّ بعض هذه التحقيقات وصل حدّ التعذيب.

وفي أعقاب خطورة الشبهات وحجمها، يجب على وحدة التحقيق مع افراد الشرطة ("ماخس") وشرطة إسرائيل أن تجرّيا فحصاً مبنوياً لهذه الظاهرة، وفي حال تبين صدق الادعاءات، أن تضع حدّاً لها فوراً وأن تتخذ التدابير القضائية والإدارية ضد المسؤولين، بمن فيهم أصحاب المناصب الذين كانوا على دراية بهذه المسلكيات وسمحوا باستمرارها. كما يجب التأكد من وجود أجهزة رقابة ناجعة تحول دون تكرّر مثل هذه الحالات.

على وحدة التحقيق مع افراد الشرطة ("ماخس") أن تستكمل التحقيق في هذه الحالات فوراً، والتي تتواصل منذ أكثر من سنة، وفي حال تبين صحة الادعاءات، يجب اتخاذ تدابير قضائية ضد المسؤولين واستنفاد الإجراءات القانونية معهم.

نهايةً، في حال اتضح أنّ الاعترافات التي سُحبت بوسائل غير قانونية قد أُستخدمت كدليل مركزيّ في محاكمة المحقق معهم أو أشخاص آخرين، فيجب عندها إلغاء المحاكمات التي استندت إلى هذه الاعترافات، واتخاذ جميع التدابير المترتبة على ذلك.

نم جمع الإفادات على يد الباحثين في بتسليم: سهى زيد، موسى أبو هشيش ومنال الجعبري. فيما يلي قسم منها:

أدخلني المحقق إلى غرفة، أمسكني برأسي وبدأ بضربه في الحائط. بعدها لكمني بقبضته وصفعني وركلني على رجليّ. كان الألم هائلاً وشعرتُ بأنني غير قادر على الوقوف على قدميّ. بعدها بدأ المحقق بشتمي. وقال أموراً نابية جداً عني وعن أمي. وقد هدّد باغتصابي وبارتكاب أفعال جنسية معي إذا لم أعترف بالقضاء الحجارة. كنت خائفاً جداً من تهديداته لأنه كان قاسياً جداً ولأننا كنا وحدنا في الغرفة. تذكّرت ما رأيته في الأخبار عن جنود بريطانيين وأمريكيين اغتصبوا وصوّروا مواطنين عراقيين وهم عراة.

م.ح. من سكان حوسان، كان في الرابعة عشرة من عمره أثناء اعتقاله في تشرين الثاني 2009. وقال في الإفادة أمام بتسليم عن تحقيقه ما يلي:

"إرتدى المحقق ملابس مدنية. عرّف نفسه بأنه "أبو داود". أدخلني إلى غرفة. سألني إذا كنتُ قد ألقيت الحجارة، وعندما أجبتّه بأنني لم أفعل أمسكني برأسي وبدأ بضربه في الحائط. بعدها لكمني بقبضته وصفعني وركلني على رجليّ. كان الألم هائلاً وشعرتُ بأنني غير قادر على الوقوف على قدميّ.

بعدها بدأ المحقق بشتمي. وقال أمورًا نابية جدًا عني وعن أمي. وقد هددت باغتصابي وبارتكاب أفعال جنسية معي إذا لم أعترف بإلقاء الحجارة. كنت خائفًا جدًا من تهديداته لأنه كان قاسيًا جدًا ولأننا كنا وحدنا في الغرفة. تذكرت ما رأيته في الأخبار عن جنود بريطانيين وأمريكيين اغتصبوا وصوّروا مواطنين عراقيين وهم عراة.

أوقعت نفسي على الأرض وصرخت بأنني لم أفعل شيئًا ولم ألقِ أي حجر. طلب مني المحقق أن أقف على قدمي واضطرت للوقوف برغم أنّ رجلي كانتا تؤلماني جدًا. أخذني إلى غرفة أخرى. كتب في حاسوبه وبعدها سمعته يتحدث في الهاتف مع شخص ما. قال له: "تعال خذ ابنك من هنا". فهمت أنه يتحدث مع أبي.

بعد ذلك بقرابة نصف الساعة حضر أبي ووقع على كفالة وضمن بأنني لن أقوم بأي شيء. بعدها أخذني إلى البيت. وطوال يومين نمت في السرير وشعرت بالألم في جميع أنحاء جسدي. وقد شعرت خصوصًا بالألم في رأسي وكتفي ورجلي. لم أنجح في السير بشكل عادي وكنت أعرج.

بعد ثلاثة أيام على اعتقاله، أُعتقل م. مجددًا. وقد اعتقلته قوة عسكرية حضرت إلى بيته في ساعات الليل ونقلته ثانية إلى محطة شرطة عتصيون. وقال م. في إفادته حول التحقيق معه في الاعتقال الثاني:

"أدخلني الجنود إلى غرفة كان فيها محققان، أحدهما كان المحقق نفسه الذي حقق معي في المرة السابقة، "أبو داود"، والثاني لم أعرفه. قال "أبو داود": "أرسلتك إلى البيت وبعدها اكتشفت أنك كذبت علي". أخذني المحقق الثاني إلى الساحة وبدأ بصفعي على وجهي وضربي على رأسي. ركلني بقوة على رجلي وبعدها أمسكني بقميصي وألقاني على الأرض. شعرت بأنّ كلّ عظامي تتكسر. بعدها ذهب وتركني في الخارج لوقت طويل. أعتقد أنه مرت عدة ساعات".

أطلق سراح م. بكفالة في صباح الغد، من دون الاستمرار في الإجراءات ضدّه. أدلى بإفادته أمام "ماحش" في إطار التحقيق الذي فُتح في أعقاب شكوى بتسيلم. وقد أُغلق ملف "ماحش" بادعاء غياب التهمة.

م.ب. من سكان بيت أمر، كان في السابعة عشرة من عمره عندما أُعتقل في تشرين الأول 2011:

"كان هناك محققان في غرفة التحقيق. أنا وقفت ويدي مكبلتان وعينا معصوبتان، وسألني المحققان عن الحادثة التي وقعت في بيت أمر وما إذا كنت قد ألقيت الحجارة أثناءها. قلت إنني لم ألقِ الحجارة ولم أكن في الحادثة أصلاً. فجأةً أمسك أحد المحققين يدي اللتين كانتا مكبلتين إلى الخلف. رفعهما إلى الأعلى بالقوة ممّا ألمني أشدّ الألم. ثم ركلني المحقق الثاني بركبته بقوة على صدري ووقعت على الأرض. وبينما أنا مُستلقٍ على الأرض ركلني المحققان في بطني ورجلي. كنت خائفًا جدًا لكنني لم أبك.

بعدها دخل إلى الغرفة محقق ثالث، حيث اتهمني بأنني ألقيت حجرًا في محاولة لقتل جندي في الحادثة التي كان الاثنان الآخران يحققان معي بشأنها. قلت إنني لم أكن في هذه الحادثة أصلاً. طلبت منه أن ينزل الغطاء عن عيني كي أتمكن من رؤيته والتحدث إليه. أنزل الغطاء عن عيني وفكّ الأصفاد. اكتشفت بأنّ يديّ كانتا زرقاوين بسبب الأصفاد شديدة الإحكام.

أجلسني المحقق الجديد على الكرسي، فيما بقي المحققان الآخران في الغرفة. سألتني عدة أسئلة وبعدها أعاد الغطاء على عينيّ وكبّل يديّ ثانية. ثم أمرني بالوقوف وواصل طرح نفس الأسئلة عليّ. عندما أجبت بأنني لم أكن في الحادثة المذكورة غضب المحقق. ركلني وأوقعني على الأرض. أمسك بجبهتي وبدأ بالضغط عليها بقوة. لقد ألمني ذلك ألماً شديداً وبدأت بالصراخ. في مرحلة معينة لم أعد قادرًا على الاحتمال وقلت: "ألقيت الحجارة".

تركني المحقق وأخذني إلى غرفة أخرى. أنزل الغطاء عن عينيّ وأبقى على الأصفاد. جلست مقابل شرطي يلبس الزيّ الرسميّ وسجّل إفادتي. اعترفت بإلقاء الحجارة. طلب مني أن أوقع على إفادتي لكنني لم أوافق لأنها كانت مكتوبة بالعبرية ولم أعرف ما كُتب فيها وعلى أي شيء أوقع".

في أعقاب اعترافه، حُكم م.ب.، ثم أطلق سراحه بكفالة بعد فترة اعتقال دامت قرابة الشهر. في إطار محاكمته أدار المحامون جلسة ثانوية (محاكمة صغيرة) ادّعوا خلالها أنّ اعترافه غير مقبول لأنه أدلى به أثناء ممارسة وسائل غير قانونية. في أعقاب هذه الجلسة الثانوية تراجع الادعاء عن لائحة الاتهام وألغيت. وفي بيان الادعاء حول إلغاء لائحة الاتهام لم يرد أي تطرق للجلسة الثانوية ولم يُفسّر القرار.

ر.ش. من سكان مخيم العروب للاجئين، كان في السادسة عشرة من عمره حين أُعتقل وحُقق معه في شباط 2012:

"بعد عدة ساعات من الانتظار في معسكر عتصيون، اقترب مني شخص ما وقال لي: "أنا كابتن داود". أخذني ثم أنزل الغطاء عن عينيّ. وقد أشار إلى غرفتين وسألني: "هل تريد أن يُحقق معك بالطريقة المحترمة أم بطريقة الحيوانات؟ هذه غرفة الاحترام وهذه غرفة الحيوانات". أجبت بأنني أريد غرفة الاحترام. أدخلني "داود" إلى الغرفة التي كان فيها محقق آخر وخرج. قال المحقق الذي كان في الغرفة: "أخبرني بعدد المرات التي ألقيت فيها الحجارة ومن ألقاها معك". قلت له إنني لم ألقِ الحجارة. عندها نادى المحقق على "داود". دخل "داود" إلى الغرفة. قال لي: "ألا تريد الاعتراف؟! تعال معي...".

أخذني "داود" إلى غرفة أخرى. وقف من ورائي وعندها أحكم شدّ الأصفاد على يديّ بشكل كبير، ممّا ألمني جدًا. طلب مني الجلوس على كرسيّ كان في الغرفة وسألني: "ألا تريد الاعتراف؟". قلت له لا يوجد شيء أعترف به. ثار غضبه وبدأ يضربني. ضربني عدة مرات على عضوي التناسليّ ممّا ألمني ألماً مبرحة. حاولت الانحناء والتهرب منه لكنه واصل ضربني بقبضته. ثم ركل رجلي وصرخ: "اعترف، يا ابن الشرموطة!" قلت له لا يوجد شيء أعترف به. كان "داود" يتنفس بسرعة بسبب الضرب. توقف لفترة ما ثم ضربني مرة أخرى وصرخ عليّ وشتمني.

في مرحلة معينة وقف "داود" ورائي وأمسك يديّ الاثنتين اللتين كانتا مقيدتين إلى الخلف. بدأ برفع يديّ باتجاه رأسي. كان هذا مؤلماً للغاية وشعرتُ بأنّ يديّ على وشك أن تُقتلعا من مكانهما. لم أستطع أن أتحمّل المزيد من الآلام وقلت له: "كفى، أريد الاعتراف".

في أعقاب اعترافه حوكم ر.ش. وأدين، ثم أطلق سراحه بعد اعتقال دام ثلاثة أشهر.